خطة عمل الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة

2023 – 2025

Arabic | العربية

الإطار *الوطني لحماية حقوق ذوي الإعاقة 2023-2025* هو خطة متضامنة في إطار *الاستراتيجية الخاصة بشؤون ذوي الإعاقة في أستراليا 2021-2031*.

المقدمة

التزمت الحكومة الأسترالية وحكومات الولايات والأقاليم بتقاسم المسؤولية عن حماية حقوق ذوي الإعاقة في ولاياتها القضائية والعمل معًا لتحقيق شبكة فعالة لحماية حقوق ذوي الإعاقة في جميع أنحاء أستراليا، من خلال الموافقة على الإطار الوطني لحماية حقوق ذوي الإعاقة 2023-2025 (الإطار).

وللمساعدة في توجيه هذا الالتزام، وضعت الحكومة الأسترالية وحكومات الولايات والأقاليم خطة عمل حماية حقوق ذوي الإعاقة (خطة العمل). وتدعم خطة العمل تنفيذ الإطار من خلال تحديد مجالات العمل ذات الأولوية للحكومة الأسترالية وحكومات الولايات والأقاليم لدعم النتائج المدرجة في الإطار بشكل تعاوني. تتمتع السلطات القضائية بسلطة تقديرية لتحديد إجراءات خطة العمل التي ترغب في المشاركة فيها، ويمكن تنفيذ إجراءات خطة العمل ضمن الميزانيات والموارد والأولويات الحالية للسلطات القضائية. يجب قراءة خطة العمل هذه مع الإطار للإحاطة بسياقها الكامل.

وافق المجلس الوزاري لإصلاح الإعاقة (Disability Reform Ministerial Council) في فبراير/شباط 2025 على تعديلات على خطة العمل استجابةً لتوصيات اللجنة الملكية المعنية بالعنف والإساءة والإهمال والاستغلال للأشخاص ذوي الإعاقة.

الحيثيات

ويقدم الإطار رؤية مشتركة لحماية حقوق ذوي الإعاقة في أستراليا لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على حماية فعالة لحقوقهم التي تعزز وتحمي وتضمن تمتعهم الكامل والمتساوي بجميع حقوق الإنسان. في الوقت الحالي، تمول الحكومات الأسترالية وحكومات الولايات والأقاليم بشكل منفصل برامج الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة باستخدام مخططات خدمية وتمويلية مختلفة. لا توجد حاليًا آلية أو نهج متسق لتحديد، على المستوى الوطني أو داخل السلطات القضائية، أين يوجد طلب غير ملبى على خدمات الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة. على المستوى الوطني، لا توجد أيضًا آليات لتحديد مستويات تغطية الخدمة أو المعايير أو التمويل في جميع أنحاء أستراليا.

يمثل الإطار وخطة العمل بداية العمل المستمر من قبل الحكومات الأسترالية وحكومات الولايات والأقاليم، لتحسين مواءمة خدمات الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة من خلال الالتزام بالعمل المشترك في المجالات الرئيسية. تهدف الأنشطة بموجب خطة العمل إلى تحسين تجربة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على خدمات الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة. ولكل سلطة قضائية أولوياتها الخاصة، ومع مرور الوقت ستكون هناك فرص إضافية للسلطات القضائية للالتزام أكثر بالعمل المشترك، ولتوسيع المجالات ذات الأولوية. يحتوي الإطار وخطة العمل على مرحلة مقررة لإعادة النظر لضمان بقاء المستندات محدثة.

مشاركة الأشخاص من ذوي الإعاقة

أجرت وزارة الشؤون الإجتماعية (DSS) مشاورة عامة حول إطار العمل 2022-2025 في الفترة من 8 أبريل/ نيسان 2022 إلى 8 يوليو/ تموز 2022 من خلال الموقع الإلكتروني DSS Engage. تلقت DSS 111 مشاركة من الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومقدمي الرعاية لهم ومنظمات الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة وغيرهم من المستجيبين المهتمين وشارك أكثر من 500 شخص في المشاورات الموجهة، بما في ذلك المنتديات عبر الإنترنت ووجهًا لوجه ومجموعات التركيز والمقابلات المتعمقة. كان أربعون بالمائة من المشاركين من الأشخاص ذوي الإعاقة. تم نشر تقرير المشاورة الذي يتضمن تحليلاً مستقلاً لجميع المشاركات والتعليقات الواردة، على موقع الإلكتروني لـ DSS Engage.

استندت النسخة النهائية من الإطار إلى نتائج المشاورات العامة والتي أثرت أيضًا على تطوير خطة العمل هذه. تشمل الملاحظات من المشاورات العامة ما يلي:

- يجب أن تكون النتائج المحددة في الإطار قابلة للقياس والإبلاغ عنها.
- يجب أن يكون هناك تصميم مشترك مستمر وإشراك للأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ نتائج الإطار.
- يجب أن تكون التغييرات التي تم إجراؤها في القطاع قائمة على الأدلة.
- يجب أن يكون تمويل الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة عادلاً ومستندًا إلى الاحتياجات ولفترات متزايدة وأطول.
- تحسين فرص الحصول على الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة يعني بناء الاختيار والتحكم للأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة لأفراد الأمم الأولى، والأشخاص في المناطق الإقليمية والنائية، وضمن هذا المفهوم كيف يمكن لأشكال التمييز والحرمان المتداخلة أن تزيد من الحاجة إلى دعوة الحماية لحقوق هذه الفئات ذات الأولوية.

تلتزم حكومات أستراليا والولايات والأقاليم بإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة لتشكيل السياسات والبرامج التي تؤثر عليهم بشكل مباشر. وستواصل جميع الحكومات إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ خطة العمل هذه. وسيشمل ذلك المشاركة مع المجلس الاستشاري للاستراتيجية الخاصة بشؤون الإعاقة في أستراليا والمجالس القائمة على مستوى الولايات والأقاليم؛ والمنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة. سيتم تصميم المزيد من المشاورات العامة أو الموجهة وتنفيذها بما يتماشى مع تحقيق أهداف الإجراءات الفردية حسب الاقتضاء.

سياق السياسة

اللجنة الملكية المعنية بالعنف والإساءة والإهمال والاستغلال للأشخاص ذوي الإعاقة (DRC)

تأسست للجنة الملكية المعنية بالعنف والإساءة والإهمال والاستغلال للأشخاص ذوي الإعاقة في أبريل/نيسان 2019 استجابة لقلق المجتمع بشأن التقارير واسعة النطاق عن العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وإهمالهم وإساءة معاملتهم واستغلالهم. تم تسليم التقرير النهائي للجنة الملكية المعنية بالعنف والإساءة والإهمال والاستغلال للأشخاص ذوي الإعاقة إلى الحاكم العام في 28 سبتمبر/أيلول 2023، وعُرض على البرلمان الأسترالي في 29 سبتمبر/أيلول 2023.

وهناك ثلاث توصيات ذات صلة بالإطار وخطة العمل. تمت مراجعة خطة العمل لتشمل الردود على هذه التوصيات في أعقاب الرد الحكومي المشترك المؤرخ 31 يوليو/تموز 2024 بقبول هذه التوصيات من حيث المبدأ.

المراجعة المستقلة للبرنامج الوطني للتأمين ضد الإعاقة (NDIS) – التقرير النهائي

تم إصدار التقرير النهائي للمراجعة المستقلة لـ NDIS (المراجعة) في 7 ديسمبر/كانون الأول 2023 وتضمّن 26 توصية بالإضافة إلى 139 إجراءً داعمًا. نظرت المراجعة في تصميم وعمليات واستدامة NDIS ونظرت أيضًا في طرق لجعل السوق والقوى العاملة أكثر استجابة ودعمًا واستدامة.

وقد تم تحديد عدد من التوصيات والإجراءات الداعمة التي يمكن دعمها جزئيًا من خلال النتائج المستخلصة من بعض مجالات عمل الإطار الوطني لمناصرة ذوي الإعاقة في إطار خطة العمل.

تحليل الطلب والفجوة

في مارس/آذار 2020، استعانت DSS بشركة استشارية، ASK Insight، لقيادة تحليل الطلب والفجوات في «الدعوة المستقلة لحماية حقوق ذوي الإعاقة ودعم صنع القرار» لفهم مشهد الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة بشكل أفضل منذ تنفيذ الخطة الوطنية للتأمين ضد الإعاقة (NDIS). تم الانتهاء من المشروع في ديسمبر/كانون الأول 2020 ويتوفر ملخص لنتائج المشروع في ملخص مشروع تحليل الطلب والفجوات ديسمبر/كانون الأول 2020 (dss.gov.au)

وخلُص التقرير إلى ضرورة تحديث الإطار لمراعاة النتائج المتفق عليها وتدابير الدعوة الوطنية لحماية حقوق ذوي الإعاقة لتحقيق المواءمة وتحسين النتائج للأشخاص ذوي الإعاقة. وكان الإطار بمثابة الوثيقة التي تحدد أهداف ومبادئ ونتائج الدعوة الوطنية لحماية حقوق ذوي الإعاقة، وتثبت خطة العمل التزام الحكومات بالعمل معاً على تحسين فرص الحصول على الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة.

الاستراتيجية الخاصة بشؤون الإعاقة في أستراليا 2021— 2031 (الاستراتيجية)

والاستراتيجية هي إطار السياسة الوطنية المعنية بشؤون الإعاقة في أستراليا. إنها توجه العمل على جميع مستويات الحكومة لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. تعترف الاستراتيجية بأن الدعوة تساعد في حماية حقوق الناس والتغلب على الحواجز التي تحول دون اندماجهم ومشاركتهم في المجتمع. تقدِّر الاستراتيجية الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة باعتبارها وسيلة مهمة لتمكين ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة لحماية حقوقهم ودعمها.

يساعد الإطار وخطة العمل على دعم الأولوية لسياسة الاستراتيجية أن «حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يتم تعزيزها ودعمها وحمايتها» في إطار مجالات نتائج السلامة والحقوق والعدالة. وضع اللمسات الأخيرة على الإطار هو إجراء تقوم به الحكومة الأسترالية (الإجراء 5.3) بموجب خطة العمل المستهدفة للسلامة في الاستراتيجية.

الاتفاقية الوطنية لسد الفجوة

تم وضع الاتفاقية الوطنية لسد الفجوة في شراكة حقيقية بين جميع الحكومات الأسترالية وائتلاف الهيئات الكبرى للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس بهدف تمكين شعوب الأمم الأولى والحكومات من العمل معًا للتغلب على عدم المساواة التي يعاني منها سكان الأمم الأولى، وتحقيق نتائج حياتية متساوية لجميع الأستراليين.

بموجب خطة الكومنولث لتنفيذ سد الفجوة، تقع على عاتق جميع وكالات الكومنولث التزامات بتضمين شؤون ذوي الإعاقة كمجال نتائج شاملة لعدة قطاعات في جميع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية السبعة عشر والإصلاحات الأربعة ذات الأولوية.

خطة تعزيز قطاع ذوي الإعاقة (Disability SSP)

توفر خطة تعزيز قطاع ذوي الإعاقة إطارًا وطنيًا لنهج مشترك لتعزيز قطاع يضبطه المجتمع وتحسين النتائج مع الأمم الأولى من ذوي الإعاقة ومن أجلهم. تم وضع خطة تعزيز قطاع ذوي الإعاقة (Disability SSP) لدعم تحقيق «الإصلاح ذو الأولوية الثانية: بناء القطاع الذي يضبطه المجتمع» بموجب الاتفاقية الوطنية لسد الفجوة. تم تصميم خطة تعزيز قطاع ذوي الإعاقة بشكل مشترك من خلال شراكة حقيقية مع الهيئة الرئيسية الوطنية للأمم الأولى من ذوي الإعاقة، وهي شبكة الأمم الأولى من ذوي الإعاقة (FPDN) في أستراليا. تمت الموافقة على خطة تعزيز قطاع ذوي الإعاقة من قبل جميع الولايات القضائية وائتلاف الهيئات الرئيسية. يساعد الإطار وخطة العمل على دعم الاتفاقية الوطنية لسد الفجوة وخطة تعزيز قطاع ذوي الإعاقة من خلال وجود منطقة عمل مخصصة للوصول إلى الأمم الأولى.

الحوكمة

يندرج الإطار وخطة العمل ضمن مسؤولية المجلس الوزاري للإصلاح في قطاع الإعاقة (DRMC). اللجنة الأسترالية المشتركة بين السلطات القضائية لاستراتيجية الإعاقة، التي تتكون من مسؤولين من الحكومات الأسترالية وحكومات الولايات والأقاليم، مسؤولة عن قيادة الإجراءات بموجب خطة العمل هذه وإعادة النظر اللاحق في الإطار.

إعداد التقارير وإعادة النظر

تمت الموافقة على الإطار وخطة العمل من قبل DRMC في 21 أبريل/نيسان 2023. ستقدم الحكومة الأسترالية، إلى جانب حكومات الولايات والأقاليم، تقارير مرحلية إلى DRMC سنويًا.

سيتم إعادة النظر في الإطار وخطة العمل في الاثني عشر شهرًا قبل وقف الإطار في نهاية السنة التقويمية 2025. وستشمل المراجعة النظر في التقدم المحرز في خطة العمل هذه، فضلاً عن النتائج التي توصلت إليها اللجنة الملكية المعنية بالعنف وسوء المعاملة والإهمال والاستغلال للأشخاص ذوي الإعاقة (Royal Commission into Violence, Abuse, Neglect and Exploitation of People with Disability) والمراجعة اللاحقة للاستراتيجية.

مجالات العمل ذات الأولوية

وقد حددت الحكومة الأسترالية وحكومات الولايات والأقاليم مجالات العمل التي ستساعد الحكومات على تنفيذ الإطار وتحسين الاتساق الوطني والحصول على خدمات حماية حقوق ذوي الإعاقة. ومن المقرر أن تكون الأنشطة التي سيتم وضعها في إطار مسارات العمل هذه مشاريع قصيرة إلى متوسطة الأجل تهدف إلى بناء قاعدة الأدلة لتحسين اتساق الخدمات الوطنية وتقديمها. سيتم استخدام الأدلة التي تم جمعها لإثراء العمل المستقبلي. مجالات العمل ذات الأولوية هي:

1. قياس نتائج الإطار والإبلاغ عنها
2. تحسين اتساق البيانات
3. تحسين تقديم الخدمات
4. تطوير القطاع والدعم
5. تنسيق أفضل للتمويل
6. توافر الدعم لأفراد الأمم الأولى

مع مرور الوقت، يمكن إضافة مجالات عمل أخرى ذات أولوية بناءً على نتائج بعض هذه المشاريع. على سبيل المثال، عندما نفهم بشكل أفضل تقديم الخدمات من منظور وطني، قد يتم إعطاء الأولوية للمشاريع التي تركز على مجموعات أخرى. وتتوفر معلومات عن العمل الذي يتعين القيام به في إطار كل مجال من مجالات العمل ذات الأولوية في الجدول أدناه.

خطة عمل الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة

مجال العمل ذات الأولوية	الوصف	الأطر الزمنية الاسترشادية
مجال العمل الأول: قياس نتائج الإطار والإبلاغ عنها	**وضع مقياس لنتائج الإطار.** يسرد الإطار ثلاثة عشر نتيجة عالية المستوى ستدعم الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة المقدمة بما يتماشى مع الإطار في تحقيقها. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لتحديد المؤشرات التي يمكن أن تُقاس بها النتائج في الإطار والموافقة عليها وآلية لقياس ومقارنة التقدم المحرز مقابل النتائج لأغراض الإبلاغ.	من يناير/كانون الثاني 2024 إلى يونيو/حزيران 2025
مجال العمل الثاني: تحسين اتساق البيانات	**استكشاف ممارسات جمع البيانات الحالية عبر السلطات القضائية** تقوم جميع السلطات القضائية بإدارة وتمويل خدمات الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة الخاصة بها باستخدام تصميمات وإجراءات وبنية تحتية مختلفة. ستعمل الولايات القضائية المشاركة معًا لفهم ممارسات جمع البيانات الحالية بشكل أفضل عبر الولايات القضائية بهدف تحديد مجموعة البيانات الأساسية لمناصرة ذوي الإعاقة والموافقة عليها، والتي قد تشمل الطلب المُلبّى وغير المُلبّى على مناصرة الإعاقة. وسيسهم ذلك في جمع البيانات المتسقة على الصعيد الوطني لتحسين الإبلاغ عن الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة على المستوى الوطني وتحسين تنسيق تقديم الخدمات.	أبريل/نيسان 2024 إلى يونيو/حزيران 2025

مجال العمل الثالث: تحسين تقديم الخدمة	**إجراء عملية مسح لتحديد الأماكن التي تتوفر فيها الخدمات الفردية الحالية للدعوة إلى حماية ذوي الإعاقة.** تقوم جميع السلطات القضائية بإدارة وتمويل خدمات الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة الخاصة بها باستخدام تصميمات وإجراءات وبنية تحتية مختلفة. مطلوب عملية مسح لتحديد ووصف خدمات الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة المتاحة في جميع أنحاء البلاد. سيخلق هذا صورة أوضح عن المعروض من الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة وأين توجد فجوات في الخدمة لاستهداف الخدمات المستقبلية بشكل أفضل. تتضمن المعلومات التي يجب أخذها في الاعتبار ما يلي: • نوع الإعاقة • معلومات ديموغرافية • الموقع الجغرافي • مصدر التمويل • القضايا في النطاق • أنواع الدعوة للحماية • أي متطلبات أخرى للحصول على الخدمة	أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى ديسمبر/كانون الأول 2024

مجال العمل الرابع: تطوير القطاع والمساعدات	**تأسيس مشروع تطوير القطاع الوطني** يساعد قطاع الدعوة للحماية ذو المهارات العالية والمعرفة على تحقيق نتائج جيدة للأشخاص ذوي الإعاقة. ستعمل السلطات القضائية المشاركة معًا لتنمية الموارد للمدافعين الفرديين حول أفضل الممارسات ومساعدة المدافعين الفرديين على تنمية شبكات أقوى لتبادل المعلومات والتعلم والخبرات في تنفيذ الممارسات القائمة على الأدلة.	أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى فبراير/شباط 2025
مجال العمل الخامس: تنسيق أفضل للتمويل	**مراجعة ترتيبات التمويل الحالية وتحديد الفرص لتحسين تنسيق التمويل** الاستفادة من مخرجات المشاريع المتعلقة بجمع البيانات الحالية ورسم خرائط تقديم الخدمات لتحديد التحسينات الممكنة لتنسيق التمويل المتاح عبر الولايات القضائية المشاركة والعمل بشكل تعاوني للنظر في التمويل طويل الأجل والمستقر لبرامج مناصرة ذوي الإعاقة لتلبية الطلب.	يوليو/تموز 2024 إلى يونيو/حزيران 2025

مجال العمل السادس: دعم الوصول إلى أفراد الأمم الأولى	**زيادة خدمات المناصرة الملائمة ثقافيًا والتي يمكن الوصول إليها** هناك حاجة لتحسين حصول أفراد الأمم الأولى من ذوي الإعاقة على الدعوة للحماية الآمنة ثقافيًا. سيحدد هذا المشروع طرقًا لزيادة نفاذ الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة وتشمل استخدام زيادة فرص التدريب والموارد لتحسين الكفاءة الثقافية لخدمات و/أو مشاريع الدعوة لحماية حقوق ذوي الإعاقة لتمكين أفراد الأمم الأولى من أن يصبحوا قادة ومدافعين عن الإعاقة.	فبراير/شباط 2024 إلى مارس/آذار 2025